

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٥٩

بشأن إجراء مبالغة في اعتمادات بعض أبواب وبنود ميزانية
وزارة العدل في الإقليم السوري لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وببناء على أحكام القرار ٩٢٦ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تحديد الميزانية
العامة للنصف الأول من عام ١٩٥٨ وللسنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٥٩
في الإقليم السوري ،

قررت :

مادة ١ - يضاف مبلغ ٢٣٠٠٠ (ثلاثة وعشرين ألف ليرة سورية) إلى اعتمادات
الباب ٢ البند ١ (تعويضات الخدمة والانتقال وأجور التقى)
من ميزانية وزارة العدل الفرع العاشر الفرع الأول لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩
بحيث يتضمن مجموع هذا البند ٨٠٠٠ (ثمان وخمسين ألف ليرة سورية).

مادة ٢ - يضاف مبلغ ٤٠٠٠ (أربعة آلاف ليرة سورية) إلى اعتمادات
الباب ٥ البند ١ (ديون الدين السابقة) من ميزانية وزارة العدل الفرع
العاشر الفرع الأول لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ بحسب تضمين ١١٠٠٠ (أحد عشر
الف ليرة سورية) .

مادة ٣ - تسدل الاعتمادات المضافة بموجب المادة الأولى
والثانية من هذا القرار بطيء مبلغ ١٦٠٠٠ (ستة عشر ألف ليرة سورية) من
عتمادات البند ١ الباب ١ (الرواتب وترابعها) من ميزانية وزارة العدل
الفرع العاشر الفرع الأول لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ بحسب تضمين ٥٧٥٠٠٠
(خمسة ملايين وسبعين وخمسين ألف ليرة سورية) وبطبيء مبلغ ٣٠٠٠ (ثلاثة
آلاف ليرة) من اعتمادات الباب ٢ البند ٧ (شراء كتب حقوقية) بحسب
تضمين ٢٠٠٠ (ألفي ليرة سورية) وبطبيء مبلغ ٥٠٠٠ (خمسة آلاف ليرة) من
عتمادات الباب ٣ البند ٨ (أجور كتاب لإنجاز مختلف الدناءوى المقصولة)
بحيث تصبح / - / وبطبيء مبلغ ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف ليرة سورية) من
عتمادات الباب ٤ البند ١ (إصلاحات ثانية لمقارنات الادارة) بحسب
تضمين ١٨٠٠ (ألف وثمانمائة ليرة سورية) .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في جريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي القعده سنة ١٣٧٨ (١١ مايو ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

الباب الخامس

النظام المالي

مادة ٢٦ - يكون لكل مجلس إقليمي واكل وحدة مجمعة ميزانية.

الأول - ميزانية عامة تشمل المصروفات الازمة للادارة من مرتبات
وأجور ومصروفات في حدود الاعتمادات المقررة بميزانية الدامة .

وتتضمن هذه الميزانية من حيث إعدادها وإصدارها والصرف منها
القواعد التي تخضع لها الميزانية العامة للدولة وذلك مع مراعاة الاختصاصات
المخولة بمقتضى هذه الأحكام .

الثانية - ميزانية خاصة بالمشروعات وتكتفى إيرادات هذه الميزانية من :

(أ) الدخل الذي يتحقق من أوجه النشاط المختلفة .

(ب) الرسوم التي يفرضها تناسبها مقابل خدمات معينة ، والرسوم
التي تفرض لحساب المجلس الإقليمي طبقاً للقانون وذلك فيما
يخص ميزانيته الخاصة .

(ج) الوصايا والهبات .

(د) ما يخصص في الميزانية العامة للميزانية الخاصة .

(هـ) الفائض المرحل من ميزانية السنة السابقة .

وتتضمن هذه الميزانية من حيث إعدادها وإصدارها والصرف منها
القواعد والإجراءات التي يحددها رئيس المجلس التنفيذي بقرار منه دون
تفيد بالبنودتين واللوائح والتعليمات المالية الحكومية .